## الكندري: إحالة كل قيادي أو موظف إلى التحقيق في قضية استخراج 500 تأشيرة مزورة

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن قضية استخراج 500 تأشيرة مزورة على 5 فنادق وهمية توجب إحالة كل من ساهم بعمد أو بإهمال من القياديين والموظفين إلى التحقيق وليس المتهمون بها فقط فهذا الحجم من التزوير الذي كشفته مباحث شؤون الاقامة يدل على ضعف برقابة هيئة القوى العاملة وقصور إداري بعملها.

### اقترح تشكيلها خلال كلمته أمام المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

# الغانم: لجنة لبحث ملف سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي

تقدم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم باقتراح أمام المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات يتعلق بتشكيل لجنة برلمانية دولية بغرض بحث الأفكار المتعلقة بموضوع كيفية ضمان عدم اساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي مع الحفاظ على قيم الحرية والديمقراطية.

جاء ذلك خلال كلمة للغانم أمام جلسة المناقشة الثالثة للمؤتمر المنعقد في العاصمة النمساوية فيينا والتي ناقشت موضوع ( مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على شبكة الانترنت تتطلب لوائح تنظيمية).

وقال الغانم «أود هنا أن اتقدم باقتراح إلى اجتماعكم يتعلق بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن كافة المجموعات الجيوسياسية بغرض بحث كافة الأفكار المتعلقة بالموضوع تضمن التوازن بين الحفاظ على قيم الحرية والديمقراطية وبين السعي في ذات الوقت الى ضمان عدم استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل سيء ومدمر».

وأضاف الغانم «علينا ونحن نبحث هذا الموضوع تثبيت نقاط أساسية تكون بمثابة إعلان مبادئ عامة ، أولها مراعاة التوازن بين أي إجراء قانوني ولائحي، وبين التأكد من عدم المس بأي مبدأ ديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بحرية الرأي».

وذكر الغانم «ثانيا ، ضرورة التوجه الى عالمية الإتفاق على الخطوط العامة ، بحيث لا تصبح الدول جزرا معزولة ، فما يتم تداوله في الانترنت بطبعه ، سريع الانتشار ، ولا يعترف بجغرافيا وحدود ، ولا يعبأ بالخصوصيات بكل أنواعها ، الوطنية والدينية والعرقية وغيرها».

واستطرد الغانم قائلا «ثالثا ضرورة التأكيد على إنه لا توجد وصفة جاهزة فيما يتعلق باللوائح التنظيمية المتعلقة بغربلة المواد الخطرة التي يتم تداولها في منصات التواصل الاجتماعي ، وعليه فإن النقاش حول هذا الموضوع يجب أن يتواصل بين كافة الأطراف المعنية ، ( الدول ، حكومات وبرلمانات ، الشركات المصنعة والمديرة لهذه المنصات ، النخب المجتمعية والثقافية ، وغيرها.

وأكد الغانم أن وسائل التواصل الإجتماعي في مجملها ، ظاهرة إيجابية ومشجعة، وأعطت زخما للحرية والديمقراطية، وساهمت في كشف العديد من الممارسات الخاطئة ، مضيفا «نحن جميعا كبرلمانيين استفدنا منها في تواصلنا مع الناس ، لكن لكل فسحة حرية ، مسؤولية تقابلها ، ولكل رخصة ديمقراطية ، هناك احتمال لسوء استخدامها».

وقال الغانم «بناء الوعي أمر مهم ، لكنه عملية طويلة الأمد ، وأكثر ما نخشاه هو إننا بتسامحنا مع الخطاب المثير للكراهية والعنصرية وخطاب التقسيم والإلغاء والإقصاء بحجة الحرية ، يمكن أن نساهم دون أن ندري في تدمير مجتمعاتنا وأخذها إلى المجهول».

وأضاف الغانم «إذ نتحدث عن وسائل التواصل الاجتماعي ، لا نتحدث بالضرورة عن أشخاص لهم شخصية اعتبارية معروفة ومعرّفة ، بل في غالب الأحيان نتعامل مع كيانات مجهولة ، (أجهزة استخبارات ، عصابات ، إرهابيون، أشخاص موتورون ومسكونون بعقد نقص ، وغيرها ) ومع تلك الفئات ، يصبح الحديث عن الحرية وبناء الوعي والتربية المتراكمة ، حديثا عبثياً لذلك يجب أخذ هذا الملف على محمل الجد».

ودعا الغانم إلى مزيد من النقاش والعصف الذهني وتبادل الخبرات فيما يتعلق بها الملف ، سواء على مستوى اجتماعات الرؤساء ، أو على مستوى البرلمانيين وورش العمل البرلمانية المتخصصة.

وأعرب الغانم عن شكره للقائمين على المؤتمر اختيار موضوع ( مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على شبكة الانترنت تتطلب لوائح تنظيمية أقوي ) من ضمن الموضوعات التي ستبحث في المناقشة العامة.

الغانم متحدثا في المؤتمر

## المضف لمدير «الزراعة»: لا تقترب من رواتب الموظفين أو استعد للرحيل

حذر النائب مهلهل المضف مدير الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية من المساس برواتب الموظفين.

وقال المضف: على مدير «الزراعة» أن يخاف الله في الموظفين، وتطبيق طلب وزارة المالية بتخفيض المصروفات لا يشمل رواتب الموظفين و بدلاتهم المستحقة والأولى عليه أن يخجل هو وينتازل عن رواتبه ومزاياه مقابل البلد الذي أعطاه الكثير، أحذر من المساس برواتب الموظفين وليستعد للرحيل».

مهلهل المضف

## الصيفي: ندعم إجراءات وزير الدفاع في استرداد عمولات «اليوروفايتر»

الصيفي مبارك الصيفي

قال النائب الصيفي مبارك الصيفي إننا ندعم إجراءات وزير الدفاع في استرداد الأموال المسروقة وتزويد هيئة نزاهة بجميع الحسابات.

وطالب الصيفي بمزيد من الإجراءات واسترداد عمولات اليوروفايتر.

وأضاف الصيفي «كما نطالب الدولة بأن تضع يدها على أملاك من سرق الأموال العامة، ولا بد من إعادة تلك الأموال لخزينة الدولة لسد العجز الذي تدعيه الحكومة».

## العتيبي يطالب بأسماء المطبوعات الممنوع تداولها منذ تطبيق القانون الجديد

وجه النائب فارس العتيبي سؤالا إلى وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، عن أسماء المستعان بخدماتهم على بند المكافآت من خارج الوزارة.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 –كشف بأسماء المستعان بخدماتهم على بند المكافآت من خارج الوزارة وذلك للعمل في وزارة الإعلام والجهات التابعة لكم لكل جهة على حدة مذ توليكم الوزارة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – هل عُين أحد من المستعان بخدماتهم لدى الوزارة أو أي جهة تابعة لكم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء المعينين، وصورة من قرارات تعيينهم.

3 –هل أُعلن عن الوظائف التي عُين فيها المستعان بخدماتهم؟ وهل خُوطب ديوان الخدمة المدنية في شأن الحاجة لسد الشواغر في هذه الوظائف؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه المخاطبات، وصورة من الإعلان لهذه الوظائف وأسماء المتقدمين.

4 –في شأن الرقابة على المطبوعات يرجى بيان التالي:

أ– قائمة بجميع المطبوعات الممنوع تداولها منذ تطبيق القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وهل هذه القائمة متاحة للغير أو منشورة حتى يتسنى للمستوردين الاطلاع على ما هو ممنوع؟

ب– قائمة بجميع المطبوعات التي استوردت طبقا لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2020 في شأن تعديل أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وتحديد الممنوع منها حسب القانون رقم (3) لسنة 2006 قبل تعديله، والإجراء المتخذ من الوزارة جراء استيراد هذه المطبوعات السابق منعها، مع تحديد أسماء المستوردين، والتعديلات على هذه المطبوعات إن وُجدت، والإجراء المتخذ تجاههم منذ تطبيق القانون حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

## الصالح يقترح إعادة تقييم أملاك الدولة وفق أصول علمية واقتصادية

رياض عواد

أعلن النائب د.هشام الصالح عن تقدمه باقتراح برغبة طالب فيه الحكومة بحصر وإعادة تقييم أملاك الدولة وفق أصول علمية واقتصادية لتحقيق الاستفادة المثلى من هذه الأملاك ودعم الإصلاح المالي ومعالجة عجز الموازنة. ونص الاقتراح على ما يلي:

وافق مجلس الوزراء مؤخرا على إعادة النظر في لائحة أسعار إيجارات أراضي ومباني أملاك الدولة، ويتجاوب هذا القرار مع مطلب مستحق لا تخفى أهميته على أكثر من صعيد.

ذلك أن إعادة تقييم أملاك الدولة حتى تتناسب مع سعر السوق ليس من شأنه تعزيز تصنيف الكويت الاقتصادي لدى المؤسسات الدولية فقط ولكنه قبل ذلك سيساهم في تعزيز ميزانية الدولة وفي التحفيز على إنجاز مشاريع التخصيص والشراكة، ويشكل كذلك بداية القضاء على المخالفات والتعديات على تلك الأراضي.

وفي المجمل فمن المؤكد أن إعادة تقييم الأصول يرتبط بعمليات الإصلاح المالي والاقتصادي المنشود لمواجهة مظاهر الخلل في الموازنة العامة ذلك أن إعادة تسعير أملاك الدولة واحد من خيارات عدة ذات أولوية تُغْني عن مسّ القدرة الشرائية بالحلول السهلة في معالجة اختلال الموازنة بضرب جيب المواطن.

إن هذه العملية تتطلب دون شك مواظبة الجهات الحكومية المعنية بصفة سنوية على إعادة تقييم أصولها العقارية، الأمر الذي لا تحترمه كل الجهات حيث إن معظمها يتعمد الاكتفاء بالتقييمات القديمة.

ولهذا فإني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام الحكومة بحصر وإعادة تقييم أملاك الدولة بصفة شمولية وفق أصول علمية واقتصادية بالتعاون مع مكاتب خبرة وشركات متخصصة في هذا المجال سعيا إلى تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الأملاك لتعزيز تصنيف الكويت الاقتصادي لدى المؤسسات الدولية، ودعم الإصلاح المالي تجاه معالجة عجز الموازنة والتفعيل الأفضل لمشاريع التخصيص والشراكة

من جهة أخرى أعلن النائب هشام الصالح عن تقديمه 3 أسئلة إلى كل من وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى وزير الداخلية ، جاء فيه : نما إلى علمي أن المكتب الثقافي في المملكة المتحدة قد تواصل مع مبتعثي وزارة الداخلية للدراسات العليا وأخطرهم بصفة رسمية بعدم تمكن المكتب من دفع أي مخصصات مالية لشهر سبتمبر 2021 (مع طلب مراجعة جهة الابتعاث)، وقد أفاد رئيس المكتب الثقافي لدولة الكويت في المملكة المتحدة بأن التعليم العالي هو من طلب إيقاف صرف الرواتب والمخصصات الخاصة بمبتعثي وزارة الداخلية للدراسات العليا.

ولا يخفى عليكم ما لهذا القرار من انعكاسات سلبية على وضع المبتعثين وأسرهم لمواجهة أعباء وتكاليف الدراسة والإقامة والمعيشة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كشف تفصيلي بمبتعثي وزارة الداخلية للدراسات العليا المشمولين بقرار إيقاف المخصصات أو الرسوم الدراسية السنوية.

هشام الصالح

2 – عدد مرافقي منتسبي وزارة الداخلية المبتعثين للدراسات العليا (أزواج وأولاد).

3 –السند القانوني لوقف المخصصات أو الرسوم الدراسية المشار إليها والجهة التي اتخذت هذا القرار، ومسوغاتها في ذلك.

4 –ما الإجراءات التي ستتخذونها لمعالجة هذه المشكلة في أقرب الآجال ورفع القلق الذي انتاب المبتعثين وأسرهم في شأن وفاء الوزارة بصرف مستحقاتهم للتعليم العالي حتى يواصلوا دراستهم في ظروف من الاطمئنان والاستقرار؟

ونص سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان: تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين (المادة رقم 8 من الدستور)

ويُعد الحصول على السكن الملائم من أهم عوامل الطمأنينة والأمن للأسرة الكويتية، ولذلك فقد أوكل القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية تطبيق هذه الرعاية وفق ما هو منصوص عليه في ذلك القانون (مادة 4) كما ألزمها في المادة (17) بتوفير هذه الرعاية في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل طلب الحصول عليها وفي أجل ثماني سنوات بالنسبة للمستحقين من أصحاب الطلبات المسجلة في تاريخ العمل بالقانون المشار إليه، ونصت المادة ذاتها على التزام الوزارات والمؤسسات العامة المختصة بتوفير الخدمات الرئيسية لهذه الأراضي مع قيامها على نفقتها بإزالة ما يخصها مما قد يظهر من عوائق وذلك في مواعيد تتزامن مع المشاريع الإسكانية المطروحة وفقا لأحكام هذا القانون.

ويحق لنا اليوم أن نتساءل عن مدى احترام هذه المقومات الدستورية والمقتضيات القانونية في الوقت الذي تعرف أكبر المشروعات الإسكانية كمدينة المطلاع السكنية، تعثرا مشهودا تسبب في معاناة قاسية لما يناهز 20 ألف أسرة ظل معظمها ينتظر زهاء 20 سنة دوره في طابور الرعاية السكنية ليفاجأ بالتماطل في تسليم القسيمة المخصصة له وما يستتبع ذلك من تأخر في إصدار أوامر وأذونات البناء لمدة تجاوزت العامين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الأسباب الحقيقية في تأخر إصدار أوامر وأذونات البناء إلى أصحاب القسائم في مدينة المطلاع السكنية؟

2 –ما مدى صحة عدم طرح المؤسسة العامة للرعاية السكنية مناقصات توريد وتركيب محطات التحويل الرئيسية والثانوية بالمدينة؟

3 – نمى إلى علمي أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة خاطبت بلدية الكويت في أوائل هذا العام بأن المؤسسة العامة للرعاية لاسكنية لم تقم بطرح المناقصات المشار إليها مما يحول دون تحديد موعد إيصال اتيار وإعطاء الموافقات بإيصاله إلى القسائم السكنية، فهل تجاوزتم هذه العوائق فعليا وهل لهذا الأمر علاقة بالتأخر في تسليم المستفيدين أوامر البنا؟

4 –ما خطة الوزارة لتدارك هذا التأخير والتغلب على الإكراهات الزمنية المتعلقة بآجال الطرح والترسية؟

5 –في تاريخ 12 أغسطس 2021 أكد مدير بنك الائتمان الكويتي ردا على كتاب ورده من مدير المؤسسة العامة للرعاية السكنية، عدم قدرة البنك تمويل بناء المنازل بالمطلاع لأن سيولة البنك لا تسمح بتمويل القطاعات الأخرى، حيث لم تُتخذ أي إجراءات جديدة بهذا الشأن، فما الإجراءات التي اتخذتموها والقرارات التي تنوون إعلانها لحل هذه المشكلة ورفع المعاناة عن آلاف الأسر التي تتطلع منذ سنوات عدة إلى بناء مساكنها؟

6 –لماذا لا تكشفون للأسر المعنية والرأي العام، بكل شفافية عن الأسباب الحقيقية لهذا الوضع؟

7 – ما الحلول التي ستتخذها المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتباشر تنفيذها إزاء هذا الوضع، وما المواعيد الباتة التي تلتزمون بها لتسليم أذونات البناء لأصحاب القسائم؟

كما نص سؤال إلى وزير التجارة والصناعة

كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة للقوى العاملة بإنجاز دراسة عن مدى إمكانية وقف صرف دعم العمالة الوطنية لمن يبلغ إجمالي راتبه 3000 د.ك فما فوق، وإذا كان مقصد هذا الإجراء الرغبة في ترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر استحقاقا فإن الغاية الأساسية من إقرار دعم العمالة هي تشجيع الإقبال على العمل في القطاع الخاص وتخفيف العبء على الميزانية العامة

وذلك ما يقتضي برأينا القيام بتقييم موضوعي لتطبيق قانون دعم العمالة الوطنية برمته ومراجعة آليات تنفيذه، وفي انتظار ذلك فإن الدراسة التي ستقوم بها الهيئة العامة للقوى العاملة يجب أن تبحث بكل موضوعية مسألة الحد الأقصى للراتب المستحق لدعم العمالة وتأخذ في الاعتبار من جهة أولى: تكاليف المعيشة وحجم الإنفاق الأسري.

ومن جهة ثانية: الالتزامات المالية للمواطنين المستفيدين من هذا الدعم ذوي الرواتب التي تبلغ أو تفوق 3000 د.ك والذين نظموا مصاريفهم ونفقات أسرهم ومنها التزامات بقروض – على أساس دخل إجمالي متضمنا دعم العمالة الذي يُصرف لهم.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما السند القانوني في تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بإجراء هذه الدراسة في الوقت الذي أناط القانون بمجلس الخدمة المدنية وضع سياسات استخدام القوى العاملة الوطنية في الجهات ومتابعة تنفيذها بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين؟

2 –كيف يمكن وقف صرف الدعم عن فئة معينة من المستحقين بالمخالفة لنص المادة 3 من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والتي تقضي بأن تقوم الحكومة بأداء الدعم دون أي استثناء لمن يبلغ أو يفوق راتبه الإجمالي 3000 د.ك؟

3 – إحصائية تضمن تصنيفا بحسب الرواتب الإجمالية عن المستفيدين من دعم العمالة الوطنية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

## الخليفة يسأل وزير المالية عن عقد «النقل العام» و«الخدمات البحرية»

تقدم النائب مرزوق الخليفة بسؤال برلماني إلى وزير المالية عن السند القانوني والآلية المتبعة في إبرام العقد بين شركة النقل العام وإحدى شركات الخدمات البحرية بالإضافة إلى الآلية اللوجستية لإدارة ميناء رأس الأرض وتحصيل الرسوم عن اشتراكات المراسي وباقي الخدمات المقدمة وما المدة الزمنية لهذا العقد.

مرزوق الخليفة

## الديحاني يستفسر عن الوظائف الإشرافية الشاغرة بوزارة التربية

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا إلى وزير التربية د. علي المضف، عن عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة بالوزارة بجميع القطاعات والإدارات والأقسام المختلفة سواء ديوان عام الوزارة أو المناطق التعليمية. ونص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة بوزارة التربية بجميع القطاعات والإدارات والأقسام المختلفة سواء ديوان عام الوزارة أو المناطق التعليمية؟ وما أسباب عدم شغلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 –هل نشرت الوزارة إعلانا لشغل هذه الوظائف؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذا الإعلان وبيان الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظائف.

3 –كم يبلغ عدد القضايا المرفوعة ضد الوزارة بشأن الوظائف الإشرافية خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي بذلك

فرز الديحاني

## الطريجي يسأل الحكومة عن استعداداتها حال انسحاب القوات الأميركية من العراق

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح.

ونص السؤال على ما يلي:

بعد حالة الانفلات الأمني والفوضى التي تعيشها أفغانستان بعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، ثم أعقبها إطلاق الصواريخ على الأراضي الكويتية من المنظمات الإرهابية في العراق، رغم قرار القوات الأميركية بالانسحاب من العراق في نهاية العام الحالي مع عدم استقرار الأوضاع الأمنية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: – ما استعدادات أجهزة وزاراتكم في حالة تكرار مشهد (سيناريو) ما يحدث حاليا في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي وتأثير هذا الانسحاب على أمن واستقرار دولة الكويت؟

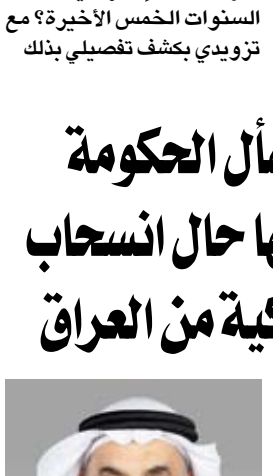
عبدالله الطريجي